

**بيان**

**وفد الجمهورية العربية السورية  
لدى الأمم المتحدة في نيويورك**

**يلقيه**

**السكرتير الأول قصي الضحاك**

**أمام**

**اللجنة السادسة**

**حول البند /82/ المعنون:**

**"سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني"**

## السيد الرئيس،

أود أولاً أن أتوجه إليكم ولأعضاء المكتب الموقر بالشكر على إدارتكم الناجحة لمداولات هذه اللجنة.

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه الزميل ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي، بصفته الوطنية، التأكيد على النقاط التالية:

- إن سيادة القانون هي الهدف الأسمى الذي نطمح إليه جميعاً وهي الإطار الذي تندرج ضمنه كل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء على مدى ما يقارب سبعة عقود هي عمر الأمم المتحدة لتكريس احترام القانون الدولي وصياغة المعايير الناظمة للعلاقات الدولية.
- إن سيادة القانون كلٌّ لا يتجزأ، ومن غير الممكن ولا المقبول التركيز على سيادة القانون على الصعد الوطنية فقط، وفي دول بعينها، وتجاهل سيادة القانون في دول أخرى وعلى الصعيد الدولي، فاحترام مبادئ القانون الدولي واحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للمنازعات والعمل على إنهاء الاحتلال ومكافحة الإرهاب هي كلها أمور تمثل حجر الأساس لتكريس سيادة القانون بشكل عام.
- إن التحديات التي تعترض سيادة القانون على الصعيد الدولي لا تتعلق بنقص الآليات أو الصكوك الدولية وإنما بالانتقائية وازدواجية المعايير التي تمارسها دول نافذة بعينها في تعاملها مع القانون الدولي والقضايا الدولية، وسعي هذه الدول لفرض هيمنتها وقراراتها الأحادية على دول أخرى، وانتهاج أسلوب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً دون تفويض صريح من مجلس الأمن، واستنباط مفاهيم براءة تخدم مصالحها وتسييس مفاهيم أخرى قائمة فعلاً وحرफها عن غاياتها النبيلة.
- إن سيادة القانون لا تعني بأي حال من الأحوال تجاهل الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية لأي دولة أو منطقة والسعي لفرض معايير دول بعينها وتجاهل حق الشعوب الأساسي في اختيار نموذجها الوطني لإدارة شؤون بلدها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

## السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن سيادة القانون لا تنسجم بأي حال مع سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها وتهديد وحدتها وسلامة أراضيها، كما أن سيادة القانون لا يمكن توقعها في ظل وقوف المجتمع الدولي صامتاً لسنوات أمام قيام حكومات دول عربية وإقليمية بتقديم دعم لا محدود للإرهاب الذي يستهدف بلادنا ويعاني منه السوريون. لقد قدمت أنظمة الحكم في هذه الدول الدعم على مدى ثلاث سنوات لمقاتلين إرهابيين أجانب ومرترقة استقدمتهم من شتى أنحاء العالم ليعيثوا قتلاً وتدميراً في بلادنا ولينشروا فكرهم المتطرف الذي لا يمت لأي دين ولا لحضارة ولا للإنسانية بأي صلة، ومكنوا هؤلاء الإرهابيين من رص صفوفهم وارتكاب أبشع أشكال الأعمال الإرهابية الوحشية بحق أبناء الشعب السوري والشعب العراقي الشقيق ورعايا دول أخرى وتهديد أمن المنطقة والعالم بأسره. وللأسف فقد تجاهلت الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ما وضعناه بين أيديها من حقائق موثقة كما تجاهلت مناشداتنا لإلزام هذه الدول بالكف عن دعمها للإرهاب ووقف انتهاكاتها للقانون الدولي. وبالتأكيد فإن التعاضى عن ممارسات هذه الدول لا ينسجم على الإطلاق مع ما تدعيه بعض الدول من حرص على سيادة القانون وعلى تطبيق الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

من جهة ثانية، يؤكد وفد بلادنا أن سيادة القانون لا تنسجم والتدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها دول بعينها على دول أعضاء في الأمم المتحدة، ومنها بلادنا. إن هذه التدابير القسرية التي أكدت الأمم المتحدة مراراً عدم شرعيتها ولا قانونيتها تلقي بآثارها السلبية على معيشة السوريين وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء والدواء والمعدات الطبية ومشتقات النفط وغيرها.

وبالطبع، السيد الرئيس، فإن سيادة القانون لا تتكرس باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى وارتكاب سلطات الاحتلال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق أبناء الشعب السوري والفلسطيني، ودعمها للجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي اعتدت مراراً على عناصر حفظ السلام العاملين في الاندوف.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي الملاحظات التي أبدتها الزميلان ممثلا الاتحاد الروسي وكوبا بشأن ما تضمنه تقرير الأمين العام حول تعزيز سيادة القانون.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي مجدداً على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وتدعم سوريا سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتؤكد أن تقديم المساعدة التقنية لهذا الغرض يستوجب حكماً الامتناع عن تحويل هذه المسألة إلى أداة من أدوات الضغط السياسي أو استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الانتقاص من سيادتها.

وشكراً السيد الرئيس.